الأمم المتحدة

A/70/422

الجمعية العامة

Distr.: General
14 October 2015
Arabic
Original: English

الدورة السبعون

البند ٢٠ (أ) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع

تقرير الأمين العام*

موجز

بعد مرور عام على إعلان عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع (٢٠١٤-٢٠٢٤) ومع اعتماد أهداف التنمية المستدامة لتوه، وبخاصة الهدف ٧ المتعلق بالطاقة، يوفر عام ٢١٠٥ فرصة تاريخية للدول الأعضاء والأطراف صاحبة المصلحة الأخرى لتعزيز نهجها الجماعي إزاء موضوع الطاقة. ويورد هذا التقرير وصفاً للجهود المبذولة لتنسيق أنشطة العقد على صعيد منظومة الأمم المتحدة، والترتيبات المؤسسية وترتيبات المساءلة لمبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع، حسبما طلب في القرار ٢٢٥/٦٩. ويتولى الممثل الخاص للأمين العام المعني بتوفير الطاقة المستدامة للجميع تنسيق الأنشطة المتصلة بالعقد بالنيابة عن الأمين العام، وييسِّر المناقشات المتصلة بالترتيبات المؤسسية لمبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع. ويبرز التقرير الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي وتدعيم الاتساق في مجال الطاقة على صعيد منظومة الأمم المتحدة دعماً لتنفيذ الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة.

* تأخر تقديم هذا التقرير بسبب الحاجة إلى إجراء مشاورات داخلية.

15-17841 (A) 161015 191015

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٢٢٥/٦٩، الذي أشارت فيه الجمعية العامة الإعلان إلى انطلاق فعاليات عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، في إطار المنتدى السنوي الأول لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، وإلى التركيز خلال فترة السنتين الأولية على الطاقة من أجل المرأة والطفل والصحة. وتشجع الجمعية كذلك على الإسراع بتنفيذ الأهداف الاستراتيجية المحددة في خطة العمل العالمية للعقد. وطلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يعد، بالتشاور مع الدول الأعضاء وغيرها من الأطراف صاحبة المصلحة ذات الصلة، تقريراً عن الأنشطة المضطلع بها في إطار العقد والأنشطة المتصلة به على صعيد منظومة الأمم المتحدة والترتيبات المؤسسية وترتيبات المساءلة في الأجل الطويل لجميع أصحاب المصلحة في مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع، وذلك لتقديمه إلى الجمعية في دورتها السبعين.

ثانيا - خطة العمل الجديدة من أجل التغيير: الطاقة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٢ - يوفر عام ٢٠١٥ فرصة فريدة للقادة العالميين والناس في جميع أنحاء العالم للقضاء على الفقر وتغيير العالم بحيث يلبي على نحو أفضل الاحتياجات والضرورات الإنسانية للتحول الاقتصادي مع احترام البيئة وكفالة السلام وتحقيق احترام حقوق الإنسان. وفي الوثيقة المعنونة ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ١/٧٠، وضعت الدول الأعضاء خطة عمل طموحة تروم إحداث تغيير جوهري لصالح الناس وكوكب الأرض ومن أجل الازدهار والشراكات والسلام. ويندرج في صميمها ١٧ هدفاً من أهداف التنمية المستدامة و ١٦٩ غاية مرتبطة بها، مما يمثل خطة عالمية شاملة بعيدة المدى محورها خدمة الناس.

٣ - وتمثل الطاقة الخيط الذهبي الذي يربط بين النمو الاقتصادي وتنامي العدالة الاجتماعية والمناخ الذي يتيح انتعاش العالم؛ إذ أنها موضع اهتمام أساسي لجميع بلدان العالم وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعديد من التحديات العالمية التي تواجهها تلك البلدان. وتسلم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تماماً بالأهمية الحاسمة لتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة من خلال وضع هدف وغايات بشأن الطاقة (انظر الإطار). ويمثل الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة منعطفاً هاماً في الجهود العالمية الرامية إلى ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة. إذ أنه يحدد خطة عالمية جديدة

للطاقة مقبولة من الجميع وتسري على الجميع، البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. ويعكس الهدف والغايات التوازن القائم بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة من خلال التركيز على الحصول على الطاقة والطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة.

الهدف ٧ - ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
٧-١ ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام ٢٠٣٠
٧-٢ تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية بحلول عام ٢٠٣٠
٧-٣ مضاعفة معدل التحسن العالمي في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠
٧-أ تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما في ذلك تلك المتعلّقة بالطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف، وتشجيع الاستثمار في البنى التحتية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بحلول عام ٢٠٣٠
٧-ب توسيع نطاق البُنى التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقا لبرامج الدعم الخاصة بكل منها على حدة، بحلول عام ٢٠٣٠

٤ - وسيؤدي تحقيق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة وغاياته إلى إيجاد أوجه تآزر هامة وسيحقق بشكل متزامن تقدماً في بلوغ العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى، بما في ذلك الأهداف المتعلقة بالقضاء على الفقر، والأمن الغذائي، والمياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي، والصحة، والتعليم، والنمو الاقتصادي، وتمكين الشباب والنساء، مع مكافحة تغير المناخ في الوقت نفسه. ويعتبر حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة أمراً أساسياً للتنمية البشرية وضرورياً للاستثمار في المستقبل الجماعي.

٥ - والتحول نحو حلول توفر طاقة متجددة أكثر كفاءة أمرٌ لا بد منه للتصدي لتحديات تغير المناخ والتنمية المستدامة. والعمل على تحقيق هذا الهدف العالمي في مجال الطاقة لا بد وأن يسهم في الحد من الزيادة في متوسط درجات الحرارة العالمية إلى ما دون درجتين

مئويتين على المدى الطويل. وتتسبب انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناجمة عن الإمداد بالطاقة واستخدامها في تغيير مناخ الأرض. ويهدد تغير المناخ الأمن الغذائي والمائي لمئات ملايين الناس في جميع أنحاء العالم.

٦ - ويتطلب نطاق وطموحات خطة التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠ إقامة شراكة عالمية لكفالة تنفيذها تنفيذاً تاماً. ويجب أن تقترن طموحات هذه الخطة بإرادة سياسية قوية وإجراءات معززة على جميع الأصعدة ومن جانب كافة الأطراف صاحبة المصلحة.

ثالثا - الأنشطة والزخم دعماً لعقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع

٧ - الزخم آخذ في الازدياد. ففي العديد من المناطق والبلدان، قام عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع بدور حفاز في تعزيز المحادثات المتعلقة بالطاقة وجرى التسليم في إعلانات والتزامات صريحة بأنه يمثل أولوية سياسية وإطاراً للعمل.

٨ - واحتفالا بالسنة الثانية من العقد، انعقد المنتدى الثاني للطاقة المستدامة للجميع في أيار/مايو ٢٠١٥ تحت شعار ''تمويل الطاقة المستدامة للجميع''، وضم ما يزيد عن ١ ٥٠٠ قائد، بمن فيهم ٣٠ وزيراً من جميع المجموعات صاحبة المصلحة، اجتمعوا في المقر. وشهد المنتدى عقد حوار وزاري عالمي بشأن الطاقة للمرة الأولى وإطلاق الإطار الثاني للتتبع العالمي والحملة العالمية المتعلقة بتسخير الطاقة لأغراض صحة المرأة والطفل.

٩ - وعززت الدول الأعضاء هذا الزخم من خلال سلسلة من القرارات. فقد أصدر المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي انعقد في ساموا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، إجراءات العمل المعجِّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) (انظر القرار ٦٩/١٥، المرفق) وأعلن أن مبادرة الأمين العام ''الطاقة المستدامة للجميع''، التي تركز على توفير الطاقة والكفاءة في استخدام الطاقة والطاقة المتجددة، إلى جانب الالتزامات الدولية، توفر إطاراً مفيداً في هذا الصدد.

١٠ - وفي إطار خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (انظر القرار ٦٩/٣١٣، المرفق)، والمعتمدة في عام ٢٠١٥، رحبت الدول الأعضاء بمبادرة الأمين العام لتوفير الطاقة المستدامة للجميع باعتبارها إطاراً مفيداً، بما في ذلك مراكزها الإقليمية، وبإعداد خطط عمل ونشرات استثمارية على الصعيد القطري. كما دعت خطة العمل إلى البت في التوصيات الواردة في مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع، التي تنطوي

على إمكانية جمع أكثر من ١٠٠ بليون دولار من الاستثمارات السنوية بحلول عام ٢٠٢٠ من خلال مبادرات السوق والشراكات وبالاستفادة من المصارف الإنمائية.

١١ - ويزداد أيضاً الاعتراف السياسي بأهمية الطاقة. إذ اجتمع وزراء الطاقة لدول منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في بيجين في عام ٢٠١٤ واعتمدوا الوثيقة المعونة ''إعلان بيجين - التكاتف من أجل تنمية الطاقة المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ''، التي أكدوا فيها من جديد مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع.

١٢ - وفي عام ٢٠١٥، عقدت مجموعة العشرين اجتماعها الأول لوزراء الطاقة في تركيا واعتمدت الوثيقة المعنونة ''خطة عمل مجموعة العشرين لتوفير الطاقة: التعاون الطوعي بشأن توفير الطاقة''، التي وضعت بالتعاون مع مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع وشركائها.

١٣ - وكُلفت مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع بالعمل مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة وشركائها، تحت رعاية الرئاسة الفرنسية لمؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ، المقرر عقده في باريس في عام ٢٠١٥، من أجل تنظيم يوم مواضيعي يكرس للطاقة في إطار برنامج عمل ليما - باريس.

١٤ - واضطلعت أيضاً الأطراف صاحبة المصلحة، بما في ذلك الحكومات وقطاع الأعمال التجارية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية، بدور هام في تعزيز العمل وبناء الزخم دعماً للعقد.

١٥ - وقد أتت هذه الالتزامات من جميع المناطق الإقليمية والعديد من المنابر، بما فيها على سبيل المثال لا الحصر: منتدى فيينا للطاقة؛ ومؤتمر القمة المعني بجعل غوجَرات نابضة بالحياة؛ والقمة العالمية لطاقة المستقبل، التي عُقدت في أبو ظبي؛ والمؤتمر الوزاري العالمي للطاقة النظيفة؛ ومؤتمر قمة دلهي للتنمية المستدامة؛ واجتماع وزراء الطاقة والنقل في منطقة المحيط الهادئ، الذي عُقد في نادي بفيجي؛ ومؤتمر قمة بلومبرغ لمستقبل الطاقة، الذي عُقد في نيويورك؛ والاجتماعان السنويان لمصرف التنمية الأفريقي اللذان نُظما في كيغالي وفي أبيدجان بكوت ديفوار؛ ومنتدى آسيا للطاقة النظيفة، الذي عُقد في مانيلا؛ والدورة العشرون لألعاب الكمنولث، التي نُظمت في غلاسغو بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ والمؤتمر الوزاري المعني بالشراكات الجديدة لبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً، الذي عُقد في كوتونو ببنن؛ والاجتماع الإقليمي المعني بالطاقة المستدامة للجميع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عُقد في سانتياغو؛ ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، الذي عُقد في فيينا؛ والمؤتمر الأول المعني بالطاقة من أجل التنمية في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، الذي عُقد في إستوريل بالبرتغال؛ والأسبوع

العالمي للمياه، الذي نُظم في ستوكهولم؛ واجتماع لجنتي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا المعنيتين بالطاقة والموارد المائية، الذي عُقد في عمّان؛ ومؤتمرات القمة الإقليمية للطلاب بشأن الطاقة، التي عقدت في مختلف أنحاء العالم. ومن المقرر تنظيم المزيد من الأنشطة والمناسبات خلال عام ٢٠١٥ في العديد من الأماكن، من ضمنها كينيا واليابان.

١٦ - وفي عام ٢٠١٥، شدد المؤتمر الدولي المعني بالطاقة المتجددة الذي عُقد في جنوب أفريقيا على أهمية مبادرة الطاقة المستدامة للجميع، بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة المتجددة باعتبارها مركز الطاقة المتجددة في إطار مبادرة الطاقة المستدامة للجميع، والمركز الأفريقي لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، الذي يستضيفه مصرف التنمية الأفريقي بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٧ - وضمن منظومة الأمم المتحدة، قاد الممثل الخاص للأمين العام المعني بتوفير الطاقة المستدامة للجميع جهود التنسيق عموماً وتنظيم أنشطة العقد، بدعم من شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة ومنظومة الأمم المتحدة بوجه عام وجهات معنية أخرى، على النحو الوارد في الوثيقة A/68/309. وقد قام الممثل الخاص بذلك استجابة للقرار ٢١٠/٦٨ الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقود، بالتشاور مع الدول الأعضاء، عملية تنسيق أنشطة العقد بالنيابة عن منظومة الأمم المتحدة، اعتماداً على موارد خارجة عن الميزانية.

١٨ - وتضطلع شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة بدور أساسي في تعزيز الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة حول الهدف والغايات المرجوة من مبادرة الطاقة المستدامة للجميع. ففي عام ٢٠١٤، قامت الشبكة بنشر تقرير يوجز جميع الأنشطة الحالية والمقبلة التي تقوم بها المنظمات الأعضاء فيها لدعم عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع[(١)]. وفي عام ٢٠١٥، تقوم الشبكة، بالتعاون مع المنظمات الأعضاء فيها ومبادرة الطاقة المستدامة للجميع، بتنظيم حلقات عمل إقليمية في موضوع تنمية القدرات من أجل تعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة والغايات والمؤشرات المتعلقة بالطاقة في البرامج الإحصائية الوطنية.

١٩ - وعقدت اللجان الإقليمية، جنباً إلى جنب مع الحكومة التونسية وبالتعاون مع شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، المنتدى الدولي الخامس المعني بتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في الحمامات بتونس في عام ٢٠١٤، حيث أكد الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية الخمس من جديد أن الأمم المتحدة تعمل على مساعدة الدول الأعضاء في تعزيز حصول

(١) يمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي التالي: www.un-energy.org/publications/13123-activities-un-energy-members-for-the-decade-report.

الجميع على الطاقة وتحسين كفاءة الطاقة واستخدام الطاقة المتجددة، بما يتمشى مع مبادرة الطاقة المستدامة للجميع.

رابعا - الترتيبات المؤسسية وترتيبات المساءلة في ما يخص مبادرة الطاقة المستدامة للجميع

٢٠ - لقد قام الأمين العام بإطلاق مبادرة الطاقة المستدامة للجميع في عام ٢٠١١، استجابة للقرار ٦٥/١٥١ الذي أعلنت فيه الجمعية العامة سنة ٢٠١٢ سنةً دولية لتوفير الطاقة المستدامة للجميع. وتسعى المبادرة إلى تعبئة الجهود التي تبذلها جميع الجهات المعنية دعماً لإحداث تحوُّل عالمي هام في نظم الطاقة من خلال تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي: (أ) ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة؛ (ب) ومضاعفة معدل التحسن في كفاءة استخدام الطاقة؛ (ج) ومضاعفة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي.

٢١ - وأنشأ الأمين العام مجلساً استشارياً للطاقة المستدامة للجميع، يشترك في رئاسته الأمين العام ورئيس مجموعة البنك الدولي، وهو يضم قادة عالميين بارزين من الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني. ويقدم المجلس الاستشاري، بالتعاون مع لجنة تنفيذية، المشورة الاستراتيجية إلى المبادرة[٢].

٢٢ - وعلى نحو ما أُطلعَت عليه الدول الأعضاء في الوثيقة A/69/395 ومن خلال الإحاطات غير الرسمية التي قدمت[٣]، دأب الممثل الخاص المعني بالطاقة المستدامة للجميع، خلال عام ٢٠١٥، على إرساء الهياكل المؤسسية الطويلة الأجل لمبادرة الطاقة المستدامة للجميع، بما في ذلك إنشاء منظمة دولية لا تستهدف الربح من قبل جهات فاعلة من خارج الأمم المتحدة. ويجري أيضاً اتخاذ الترتيبات المناسبة لكفالة استمرار الدعم داخل الأمم المتحدة للمسائل المتعلقة بالطاقة المستدامة.

(٢) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن المجلس الاستشاري واللجنة التنفيذية في الموقع الشبكي التالي: http://www.se4all.org/about-us/advisory-board/، والموقع التالي: www.se4all.org/about-us/executive-committee/.

(٣) انظر الموقع الشبكي التالي: www.un.org/sg/dsg/statements/index.asp?nid=615 .

ألف - شراكة الطاقة المستدامة للجميع

٢٣ - في عام ٢٠١٤، أنشأت اللجنة التنفيذية لمبادرة الطاقة المستدامة للجميع فريقاً عاملا داخلياً يتألف من جهات فاعلة من خارج منظومة الأمم المتحدة، وهو الفريق الذي أصدر توصيات متعلقة بالترتيبات المؤسسية الطويلة الأجل لمبادرة الطاقة المستدامة للجميع في أوائل عام ٢٠١٥[٤]. وشملت التوصيات قيام جهات فاعلة من خارج الأمم المتحدة بإنشاء منظمة دولية لا تستهدف الربح تدعى شراكة الطاقة المستدامة للجميع، بما يشمل استعراض دورها في تيسير الأنشطة التي تضطلع بها مبادرة الطاقة المستدامة للجميع. ورحب المجلس الاستشاري بهذه التوصيات في أيار/مايو ٢٠١٥.

٢٤ - ولأغراض قيادة هذه المنظمة غير الربحية، أعلنت لجنةٌ للاختيار أنشأتها اللجنة التنفيذية وتتألف من جهات فاعلة من خارج منظومة الأمم المتحدة في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ اختيار السيدة ريتشِل كايت (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) أول رئيسة تنفيذية للمنظمة.

٢٥ - ويقوم حالياً شركاء من أصحاب المصلحة المتعددين من خارج الأمم المتحدة بإنشاء هيكل لمنظمة شراكة الطاقة المستدامة للجميع، التي سيكون مقرها في النمسا. ويشمل ذلك إنشاء عضويتها ومجلس إدارة خاص بها.

باء - الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لتحقيق أهداف مبادرة الطاقة المستدامة للجميع

٢٦ - ستواصل الأمم المتحدة المشاركة في الأنشطة المضطلع بها دعماً لأهداف مبادرة الطاقة المستدامة للجميع.

٢٧ - فأولا، سيظل يشترك في رئاسة المجلس الاستشاري كل من الأمين العام ورئيس مجموعة البنك الدولي، وسيقوم المجلس، بالتنسيق مع منظمة شراكة الطاقة المستدامة للجميع، بتقديم المشورة العامة إلى المبادرة. وقد تكرمت حكومة الهند بعرض استضافة اجتماع المجلس الاستشاري المقبل، الذي سيُعقد في عام ٢٠١٦.

٢٨ - وثانياً، ستتعاون الأمم المتحدة ومنظمة شراكة الطاقة المستدامة للجميع وستنسِّقان جهودهما. وستبيَّن شروط هذا التعاون في اتفاق العلاقة الذي ستبرمه المنظمتان.

---

(٤) يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي التالي: www.se4all.org/wp-content/uploads/2015/03/SE4All-AB201526.pdf.

٢٩ - وثالثاً، سيقود الممثل الخاص للأمين العام المعني بالطاقة المستدامة للجميع الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة. وسيساعد الممثل الخاص الأمين العام في عقد اجتماعات أصحاب المصلحة المتعددين، وسيعمل على تيسير الحوار وإجراء أنشطة الدعوة والتوعية، وتعبئة الموارد دعماً لمبادرة الطاقة المستدامة للجميع وعقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع.

٣٠ - وأعلن الأمين العام في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ تعيين السيدة كايت ممثلة خاصة له للطاقة المستدامة للجميع. وسيكفل تعيين الرئيسة التنفيذية لشراكة الطاقة المستدامة للجميع ممثلةً خاصة تحقيق تآزر مؤسسي وثيق مع الشراكة. وبفضل هذه الترتيبات المؤسسية الجديدة، ستواصل الأمم المتحدة انخراطها الدؤوب في مبادرة الطاقة المستدامة للجميع، مهيِّئة لها في الوقت ذاته المجال المؤسسي الكافي كي تزدهر باعتبارها شراكة بين أصحاب مصلحة متعددين.

٣١ - وستكفل الممثلة الخاصة، عملا بالمبادئ التوجيهية التي من المقرر أن يعدها مكتب الأخلاقيات بالتشاور مع المكتب التنفيذي للأمين العام ووفقاً لتلك المبادئ، عدم وقوع أي تضارب في المصالح بين مهام الممثل الخاص ومهام الرئيس التنفيذي، كما ستكفل بقاء الدورين منفصلين عن بعضهما البعض بشكل واضح. وفي هذا الصدد، ستكون الممثلة الخاصة مسؤولة بشكل كامل أمام الأمين العام دون سواه، ولن تمثِّل سوى الأمين العام عند تصرفها بهذه الصفة.

٣٢ - ومن خلال تعيين الممثلة الخاصة، سيستمر تعميم مراعاة مبادرة الطاقة المستدامة للجميع وأنشطتها في منظومة الأمم المتحدة وفي عملياتها الحكومية الدولية. وستحظى الممثلة الخاصة بالدعم الفني واللوجستي من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتنسيق مع جميع مكاتب الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المختصة.

٣٣ - وسيواصل الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لمبادرة الطاقة المستدامة للجميع، الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دعمه للأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الأنشطة التي تقوم بها الممثلة الخاصة بدعم من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال الموارد الخارجة عن الميزانية[٥].

(٥) يمكن الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لمبادرة الطاقة المستدامة للجميع في الموقع الشبكي التالي: http://mptf.undp.org/factsheet/fund/SEA00.

جيم - تسخير قدرات المؤسسات القائمة: المراكز المواضيعية والإقليمية لمبادرة الطاقة المستدامة للجميع

٣٤ - بالإضافة إلى إنشاء شراكة الطاقة المستدامة للجميع، ولدعم وتعزيز الشراكات القائمة بفعالية، أقيمت شبكة هامة من المراكز المواضيعية والإقليمية لمبادرة الطاقة المستدامة للجميع في إطار المؤسسات القائمة. وتقدم هذه المراكز أفضل الممارسات والقدرات القيادية، كل في مجال اختصاصه، من أجل مساعدة البلدان على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالطاقة وغيرها من الأهداف ذات الصلة. وتشمل هذه المراكز حتى الآن ما يلي:

(أ) مركزٌ لأفريقيا في مصرف التنمية الأفريقي، بدعم من الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(ب) مركز لآسيا والمحيط الهادئ في مصرف التنمية الآسيوي، بدعم من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(ج) مركز لأوروبا وآسيا الوسطى ومنطقة البحر الأبيض المتوسط في المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير؛

(د) مركز لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(هـ) مركز للطاقة المتجددة في الوكالة الدولية للطاقة المتجددة؛

(و) مركز لتحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة في مركز كوبنهاغن المعني بكفاءة استخدام الطاقة، بدعم من حكومة الدانمرك وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والجامعة التقنية في الدانمرك؛

(ز) مركزٌ لتيسير تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة داخل مركز حفظ الطاقة في اليابان؛

(ح) مركزٌ لإدارة المعارف في البنك الدولي؛

(ط) مركز لبناء القدرات في معهد الطاقة والموارد.

دال - ترتيبات المساءلة

٣٥ - سيستمر تعزيز ترتيبات المساءلة لمبادرة الطاقة المستدامة للجميع. فأولا، سيقدم إطار التتبع العالمي لمبادرة الطاقة المستدامة للجميع تقارير عن التقدم المحرز إجمالا نحو تحقيق أهداف المبادرة مرة كل سنتين. وثانيا، سيُبلَّغ عن التقدم المحرز في تنفيذ كل من الالتزامات الطوعية بتحقيق أهداف مبادرة الطاقة المستدامة للجميع، وذلك بصورة منتظمة استناداً إلى الإطار المفاهيمي الذي يقدمه إطار مساءلة المبادرة. وثالثاً، سيواصل المجلس الاستشاري تقديم المشورة العامة وسيُطلع الجمهور على وقائع مداولاته. ورابعاً، يجري إطلاع الجمهور على أحدث المعلومات المتاحة عن مركز الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للمبادرة من خلال موقعها على شبكة الإنترنت. وستواصل الممثلة الخاصة القيام بدور المنسق لكفالة تيسير هذه الترتيبات بصورة فعالة.

٣٦ - وسيقدم الأمين العام تقارير بشأن عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، على نحو ما طلبته الجمعية العامة. وستكفل الممثلة الخاصة نشر الأنشطة المضطلع بها في إطار هذا العقد، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بمبادرة الطاقة المستدامة للجميع، وذلك من خلال هذه التقارير ومن خلال تقديم إحاطات منتظمة إلى الدول الأعضاء.

٣٧ - وعملا باتفاق العلاقة المقرر إبرامه بين الأمم المتحدة وشراكة الطاقة المستدامة للجميع، ستعمل الممثلة الخاصة أيضاً على ضمان مواءمة الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة والشراكة مع الأهداف الأوسع نطاقاً لمبادرة الطاقة المستدامة للجميع وتنفيذها من أجل دعم التنفيذ الكامل للهدف المتعلق بالطاقة من بين أهداف التنمية المستدامة.

خامسا - التعجيل بتنفيذ الإجراءات المتخذة دعماً للهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة وعقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع: أنشطة الدعوة وتعبئة أصحاب المصلحة والتنفيذ والرصد، والتنسيق على نطاق المنظومة

ألف - رصد التقدم المحرز

٣٨ - يمكن بحلول عام ٢٠٣٠ أن يتحقَّق بالكامل الهدف المتعلق بالطاقة من بين أهداف التنمية المستدامة في جميع جوانب إمكانية الحصول على الطاقة وكفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة، حيث يمكن أن تعتمد الجهود المبذولة للقيام بذلك على العديد من الأنشطة الجارية والتجارب الحالية، بما في ذلك مبادرة الطاقة المستدامة للجميع والأنشطة المنظَّمة في

إطار العِقد. وبفضل تضافر الجهود المبذولة من أجل توسيع نطاق النماذج الناجحة والتكنولوجيات ونماذج الأعمال وأفضل الممارسات التنظيمية القائمة، يمكن إحراز تقدم كبير. وسيساعد التعجيل بالابتكار واتخاذ تكنولوجيات جديدة على تحقيق المزيد من التقدم. وتبلغ قيمة الاستثمارات في الطاقة النظيفة حالياً مئات البلايين من الدولارات سنوياً في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

٣٩ - ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله من أجل تحقيق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة. وبوضع مجموعةٍ من المؤشرات العالمية بشأن إمكانية الحصول على الطاقة وكفاءة استخدام الطاقة واستخدام الطاقة المتجددة تشمل ما يزيد على ١٨٠ بلداً، يبيِّن إطار التتبع العالمي لمبادرة الطاقة المستدامة للجميع[٦] المجالات التي أحرز فيها تقدم والمجالات التي لا تزال فيها التحديات قائمة. ويتولى قيادة هذا العمل البنك الدولي والوكالة الدولية للطاقة، بدعم من شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة وعشرين منظمة أخرى. ويقدم الإطار مساهمات ملموسة في العمل الجاري بقيادة فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة تحت توجيه اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة.

٤٠ - وفي ما يتعلق بإمكانية الحصول على الطاقة، أُحرز تقدم هام في ما يخص إمكانية الحصول على الكهرباء. ففي عام ٢٠١٢، ارتفع معدل الحصول على الكهرباء ليبلغ نسبة ٨٥ في المائة من سكان العالم، وهو ما يمثل زيادة عن نسبة ٧٦ في المائة في عام ١٩٩٠. أما الأشخاص المحرومون من الكهرباء في عام ٢٠١٢، فقد بلغ عددهم ١,١ بليون نسمة. وبلغ معدل الكهربة في المناطق الحضرية نسبة ٩٦ في المائة، بينما بلغ في المناطق الريفية نسبة ٧٢ في المائة. وخلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، حصل ٢٢٢ مليون شخص آخرون في أنحاء العالم، لا سيما في المناطق الحضرية، على الكهرباء لأول مرة، وهو ما يتجاوز بكثير زيادة عدد سكان العالم التي بلغت ١٣٨ مليون نسمة. وكانت الهند في طليعة هذا التقدم المحرز، حيث حصل ٥٥ مليون شخص في البلد على الكهرباء خلال تلك الفترة. ولا تزال هناك تحديات قائمة، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، حيث تظل معدلات الحصول على الكهرباء متدنية، وقد بلغت نسبتها ٣٥ في المائة و ٧٩ في المائة، على التوالي، في عام ٢٠١٢.

٤١ - وفي المقابل، فإن الحلول المتمثلة في الحصول على طاقة الطهي النظيفة لا تزال متخلفة عن ركب النمو السكاني، مما أدى إلى إحراز تقدم يكاد لا يُذكر إجمالا. وعموماً، لم يكد

(٦) يمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي التالي: www.se4all.org/tracking-progress/.

النقص في إمكانية الحصول على طاقة الطهي النظيفة على الصعيد العالمي يحيد عن الرقم الأولي البالغ ٢,٩ بليون نسمة، وقد كان معظمهم يتركز في المناطق الريفية من أفريقيا وآسيا. وكان معدل النمو السنوي لإمكانية الحصول على الوقود غير الصلب خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ سلبياً، حيث انخفض بنسبة ٠,١ في المائة في السنة، وهو معدل مشابه للمعدل المسجل خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠، كما أنه يقصر قصوراً شديداً عن الهدف المتمثل في تحقيق معدل نمو بنسبة ١,٧ في المائة في السنة اللازم لحصول الجميع على ذلك الوقود بحلول عام ٢٠٣٠. وهذا يعني أن ١٢٥ مليون شخص إضافي فقط - لا سيما في المناطق الحضرية - حصلوا للمرة الأولى على الوقود غير الصلب، وهو ما يمثل فشلا في مواكبة الزيادة السكانية بمقدار ١٣٨ مليون نسمة التي وقعت خلال الفترة نفسها.

٤٢ - وفي ما يتعلق بالكفاءة في استخدام الطاقة، كان التقدم المحرز في تحسين كفاءة استخدام الطاقة على مدى الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ تقدماً هاماً. وتحسنت كثافة الطاقة الأولية - البديل العالمي لكفاءة استخدام الطاقة - بنسبة تفوق ١,٧ في المائة سنوياً خلال تلك الفترة، أي أكثر بكثير من التحسن الذي وقع في الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠. ومع ذلك، فإن معدل التحسن يعادل ثلثي المعدل اللازم لبلوغ الهدف المتمثل في التحسن بمتوسط ٢,٦ في المائة سنوياً بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٣٠، وذلك أمرٌ لا بد منه لمضاعفة المعدل العالمي لتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة.

٤٣ - واستمر تسارع الزيادة في استخدام الطاقة المتجددة في السنوات الأخيرة. فقد ازدادت حصة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة على الصعيد العالمي من ١٧,٨ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ١٨,١ في المائة في عام ٢٠١٢. بل وتنامت بسرعة أكبر مصادر الطاقة المتجددة الحديثة، باستثناء الوقود الأحيائي الصلب المستخدم في الأغراض التقليدية، وذلك بمعدل ٤ في المائة في السنة. ولوضع ذلك في سياقه، سيلزم تحقيق معدل نمو سنوي قدره ٧,٥ في المائة لمضاعفة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي الذي يشمل مصادر الطاقة المتجددة الحديثة. وخلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، استأثر توليد الطاقة المتجددة الحديثة بنصف مجموع الزيادات المحققة في القدرة على توليد الطاقة على الصعيد العالمي. وكان شرق آسيا، لا سيما الصين، في طليعة هذه الزيادة السريعة. وقد ساعد انخفاض تكاليف التكنولوجيا على تعزيز النمو. فعلى سبيل المثال، خفضت أسعار اللوحات الكهروضوئية لتوليد الطاقة الشمسية إلى النصف بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢.

٤٤ - وسيلزم زيادة تدفقات الاستثمار الحالية البالغة ٤٠٠ بليون دولار في السنة دعماً لتحقيق هدف التنمية المستدامة المتعلق بالطاقة والغايات المتصلة به بمقدار ثلاثة أضعاف لتتجاوز تريليون دولار سنوياً من أجل إحراز تقدم ملموس نحو تحقيق ذلك الهدف.

٤٥ - ووفقاً للوكالة الدولية للطاقة، ستلزم زيادة رأس المال بمقدار خمسة أضعاف لتحقيق غاية حصول الجميع على الكهرباء - من الاستثمار الفعلي البالغ ٩ بلايين دولار في عام ٢٠١٠ إلى مبلغ سنوي قدره ٤٥ بليون دولار حتى عام ٢٠٣٠. أما بالنسبة لحلول الطهي الحديثة، فتفيد تقديرات الوكالة الدولية للطاقة ضرورة زيادة رأس المال بمقدار ٤٤ ضعفاً - من ٠,١ بليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى ٤,٤ بليون دولار سنوياً حتى عام ٢٠٣٠ - من أجل تحقيق استفادة الجميع من حلول الطهي النظيفة.

٤٦ - وسيتطلب الأمر توفير موارد أكثر بكثير من أجل تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة واستخدام الطاقة المتجددة. ولمضاعفة المعدل العالمي لتحسين كفاءة استخدام الطاقة، تلزم زيادة الاستثمار الحالي في كفاءة استخدام الطاقة بمقدار أربعة أضعاف — من حوالي ١٣٠ بليون دولار في عام ٢٠١٢ إلى متوسط سنوي قدره ٥٦٠ بليون دولار حتى عام ٢٠٣٠. ووفقاً لما جاء في التقرير الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة المتجددة تحت عنوان "REmap 2030: خريطة طريق الطاقة المتجددة لعام ٢٠٣٠"، سيلزم استثمار مبالغ سنوية في الطاقة المتجددة تقدر بمبلغ ٦٥٠ بليون دولار، أي مضاعفة حجم الاستثمار لعام ٢٠١٢ مرتين ونصف، من أجل مضاعفة حصة مصادر الطاقة المتجددة على الصعيد العالمي.

٤٧ - وثمة فرص هامة لحفز زيادة التمويل والاستثمار. فعلى سبيل المثال، حددت اللجنة المالية التابعة للمجلس الاستشاري لمبادرة الطاقة المستدامة للجميع، في تقريرها لعام ٢٠١٥، أربعة مواضيع عامة تتعلق بالاستثمار يمكن أن تساعد على حشد مبلغ ١٢٠ بليون دولار في الاستثمار السنوي التراكمي بحلول عام ٢٠٢٠[٧]. ومن بين هذه المواضيع تطوير سوق السندات الخضراء، والهياكل التي تستخدم أدوات تخفيف المخاطر في مؤسسات التمويل الإنمائي من أجل تعبئة رأس المال الخاص، ومنتجات التأمين التي تركز على إزالة مخاطر محددة، وهياكل التجميع التي تركز على نُهُج الجمع والتجميع إزاء الفرص المتاحة على نطاق صغير.

(٧) يمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي التالي: www.se4all.org/wp-content/uploads/2015/09/SE4All-Advisory-Board-Finance-Committee-Report.pdf.

٤٨ - ولتهيئة الفرص القائمة، لا بد من الاستثمار في بناء القدرات ونقل أحدث المعارف والتكنولوجيات إلى البلدان التي تملك قدرات أقل من غيرها على اعتماد حلول لمسألة الطاقة المستدامة. ولا تزال سبل الحصول على التكنولوجيات النظيفة مقيدة بسبب الأنظمة والحوافز السارية في العديد من الأماكن، والقدرة التقنية والتجارية للمؤسسات والشركات، والخصاص في المهارات المطلوبة.

٤٩ - وتوفر العلاقة الرابطة بين الطاقة والمجالات الأساسية الأخرى للتنمية - من قبيل المياه والغذاء والصحة والمساواة بين الجنسين - فرصاً عديدة يمكن تسخيرها من أجل عمليةٍ لاتخاذ القرارات تكون أكثر شمولا. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون الطاقة المتجددة قليلة الاحتياج للمياه أو شديدة الاحتياج لها. وتتحقق مكاسب صحية من خدمات الطاقة المستدامة في العيادات الصحية المجتمعية، وذلك من خلال تدخلات فعالة من حيث التكلفة ومنقذة للحياة. فقد تزيد إنارة الشوارع من حركة المرأة عن طريق تحسين الأمن. ويمكن أن يساعد التعرف على هذه الروابط في مرحلة مبكرة على توجيه الجهود نحو أوجه التآزر ودرء التوترات المحتملة.

باء - تحفيز الإجراءات وتوسيع نطاقها والتعجيل باتخاذها

٥٠ - إن إقرار الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة لهو بمثابة فرصة فريدة لمواءمة العديد من الجهود الجارية وتوسيع نطاقها ولتحفيز أعمال جديدة. ويجب بذل الجهود الجارية والمضطلَع بها ضمن الأطر القائمة، مثل عِقد ومبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع، بما يتوافق توافقاً كاملا مع الهدف ٧. وإذا نُظر إليها بكليتّها، فإنها تشكل مجتمعةً أساساً متيناً للتعجيل بتنفيذ هذا الهدف.

٥١ - ولهذه الغاية، فسيتولى الممثل الخاص قيادة جهود الأمم المتحدة في مجالي الدعوة والتوعية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها في مجال الطاقة، بما في ذلك الجهود المتعلقة بتنفيذ الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة واستعراضه ورصده، وذلك بدعم من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٥٢ - ويجب على جميع أصحاب المصلحة - سواء المؤسسات التجارية أو الحكومات أو المنظمات المتعددة الأطراف أو المجتمع المدني - اتخاذ الإجراءات المناسبة. حيث يمكن أن يستفيد كل من تلك الجهات من مواطن القوة والاهتمامات الخاصة به، بوسائل منها تحسين السياسات والقدرات المؤسسية؛ ودعم الابتكارات التكنولوجية وابتكارات سلاسل القيمة؛ وضمان الاستفادة من الموارد العامة المستخدمة للزيادة إلى أقصى حد من تدفق

الاستثمار الخاص؛ وحفز كفاءة المستعمل النهائي عن طريق التثقيف ونماذج التقديم الجديدة. ومبادرةُ توفير الطاقة المستدامة للجميع هي الوسيلة للجمع بين هذه الجهات المختلفة ذات المصلحة.

٥٣ - ويمثل عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع منبراً عالمياً للدعوة والتوعية من أجل زيادة الزخم في هذا المجال. وقد دعت الدول الأعضاء إلى الإسراع بتنفيذ خطة العمل العالمية للعقد وأهدافها الاستراتيجية (انظر القرار ٦٩/٢٢٥)، استناداً إلى برنامج العمل العالمي لمبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع.

٥٤ - ويتيح منتدى الطاقة المستدامة للجميع منبراً عالمياً لتعبئة الجهات المتعددة صاحبة المصلحة من أجل تبادل الدروس وحشد الالتزامات نحو تحقيق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة. وقد أطلق المنتدى الأول، الذي عقد في عام ٢٠١٤، عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع. والتأم المنتدى الثاني، الذي عقد في عام ٢٠١٥، في إطار الموضوع العام ''تمويل الطاقة المستدامة للجميع''، وتضمن أول اجتماع من نوعه لوزراء الطاقة على الصعيد العالمي.

٥٥ - وتمثل مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع إطاراً عالمياً للتنفيذ دعماً للهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة ولبرنامج العمل العالمي لعقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع. ويعمل حالياً الآلاف من شراكاتها ذات أصحاب المصلحة المتعددين من جميع المناطق والقطاعات بالفعل على حفز الجهود والاستثمارات الكبرى الجديدة بهدف تعزيز إمكانية الحصول على الطاقة، وتحقيق الكفاءة في استخدامها، واستخدام الطاقة المتجددة على أرض الواقع. ومن بين الإنجازات الرئيسية التي حققتها المبادرة حتى تاريخه ما يلي:

(أ) العمل على الصعيد القُطري: انضم حتى الآن ما يربو على ١٠٠ بلد، بما فيها ٨٥ بلداً نامياً، إلى مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع، بوصفهم شركاء. وفي أكثر من ٣٠ بلداً، يعمل الشركاء حالياً على وضع برامج أعمال ونشرات استثمار وطنية. وتقوم المراكز الإقليمية والمواضيعية التابعة للمبادرة بدور مفيد في هذا الصدد؛

(ب) التعهد بالتزامات بضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة: تلتزم المفوضية الأوروبية وآحاد البلدان الأوروبية، دعماً منها لمسألة توفير الطاقة المستدامة للجميع، بوسائل من بينها مبادرات من قبيل مبادرة تمويل الكهربة، بدعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تخفيض نسبة الافتقار إلى الطاقة بمقدار أكثر من نصف بليون شخص في غضون عقدين من الزمن. ووقّعت مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع أيضاً على مذكرة بشأن التعاون مع مبادرة Power Africa (''الطاقة لأفريقيا'')، وهي مبادرة تضطلع

بها الولايات المتحدة الأمريكية وتهدف إلى توفير إمكانية الحصول على الطاقة لنحو ٣٠٠ مليون شخص. ولا يزال يجري التعهد بالتزامات جديدة، في حين يجري توسيع نطاق التزامات أخرى؛

(ج) تعزيز كفاءة الطاقة: في مؤتمر القمة المعني بالمناخ، الذي عقد في عام ٢٠١٤، أطلقت مبادرةُ توفير الطاقة المستدامة النظامَ العالمي لتسريع كفاءة الطاقة، وهو برنامج فريد للقطاعين العام والخاص معني بتعزيز كفاءة الطاقة، بما في ذلك تعزيز كفاءتها في الأجهزة الكهربائية والمباني، والطاقة والصناعة والإضاءة والنقل على صعيد المقاطعات. ويشكّل البرنامج عنصراً هاماً من عناصر برنامج عمل ليما – باريس، الذي يهدف إلى الشروع في تنفيذ نظام التسريع، بوصفه أكبر منتدى عالمي معني بكفاءة الطاقة خلال يوم الطاقة المزمع تنظيمه في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الذي سيُعقد في عام ٢٠١٥ في باريس؛

(د) تشجيع الطاقة المتجددة: أطلقت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة مبادرة منارات الدول الجزرية الصغيرة النامية ومبادرة ممر الطاقة النظيفة لأفريقيا، اللتين ستقدمان مساعدة كبيرة في توظيف الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة في هذه المناطق. كما أطلقت الوكالة، بوصفها مركز الطاقة المتجددة لمبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع، التقرير المعنون ”Remap 2030 – خريطة طريق الطاقة المتجددة“، وهي خريطة طريق لمضاعفة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي بحلول عام ٢٠٣٠. ويجري حالياً تنفيذ مشروع REmap على الصعيد القُطري؛

(هـ) تحفيز الاستثمار: قامت اللجنة المالية التابعة للمجلس الاستشاري للمبادرة، من خلال أعمال جرت بإشراف مصرف التنمية البرازيلي ومصرف Bank of America والبنك الدولي، بتحديد السبل الكفيلة بحشد مبلغ إضافي قدره ١٢٠ بليون دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠ في شكل استثمارات في مجال الطاقة المستدامة. وأهابت خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية بجميع الأطراف صاحبة المصلحة إلى اتخاذ إجراءات في هذا الصدد؛

(و) توسيع نطاق الشراكات العامة والخاصة: تمَّ حتى تاريخه تحديد ٥٠ فرصة من الفرص العالية الأثر. ويجري حالياً تفعيل ستة من هذه الفرص، وهي الشبكات المصغَّرة للطاقة النظيفة؛ والإلغاء التدريجي لعملية إحراق الغاز؛ والطاقة وصحة المرأة؛ والاعتماد العالمي لحلول الطهي النظيفة؛ والطاقة الأحيائية المستدامة؛ والصلة بين المياه والطاقة والغذاء.

وقد وضع إطار من أجل إسباغ الصفة الرسمية على نطاق الفرص العالية الأثر وأدوارها وجوانب المساءلة المتصلة بها، ورصدها وتقييمها؛

(ز) تعزيز شبكات المجتمع المدني: تضم شبكة الممارسين في مجال الحصول على الطاقة، التي تقودها مؤسسة الأمم المتحدة، أكثر من ٠٠٠ ٢ عضو ينتمون إلى منظمات غير حكومية ومجموعات قطاع خاص ومؤسسات اجتماعية، وتوفّر خدمات الطاقة في ١٧٠ بلداً.

٥٦ - ويمثّل إطار التتبع العالمي التابع لمبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع نظاماً عالمياً لرصد البيانات مصمّماً لدعم تتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة وغاياته، في إطار من المساءلة والشفافية. ويتولى البنك الدولي والوكالة الدولية للطاقة قيادة العمل في هذا الصدد، بدعم من شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة و ٢٠ منظمة أخرى.

٥٧ - وواصلت شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة تنفيذ أهدافها الرئيسية المتمثلة في تعزيز الاتساق في ما بين الجهود الجارية في مجال الطاقة وتعزيز المسارات المشتركة الطاقة التي تسرّع تحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالطاقة. وسيواصل الممثل الخاص للأمين العام المعني بالطاقة المستدامة للجميع العملَ مع شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة وتلقّي الدعم منها، من أجل تعزيز أوجه التآزر على صعيد المنظومة بأكملها. وخلال عامَي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، اضطلعت شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة بدور رئيسي في تنسيق جهود فريق الدعم التقني الخاص بالأمم المتحدة لتحديد هدف من أهداف التنمية المستدامة طموح وقائم بذاته في مجال الطاقة، وما يقابله من غايات في مجال الطاقة من أجل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتقوم شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة حالياً بتنسيق الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية والرامية إلى تحديد مؤشرات الطاقة التي تدعم هدف التنمية المستدامة المتعلق بالطاقة والغايات المتصلة به، على النحو الوارد في الوثيقة المعنونة ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“. وفي عام ٢٠١٤، نشرت الشبكة تقريراً يوجز جميع الأنشطة الحالية والمقبلة التي تضطلع بها المنظمات الأعضاء في هذه الشبكة لدعم عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع. ويسعى التقرير إلى تحقيق مزيد من المواءمة والتنسيق، وبصورة أكثر اتساقاً، بين مختلف الجهود الداعمة للعقد ولأهداف مبادرة الطاقة المستدامة للجميع، وعملية متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

سادسا - الاستنتاجات وسبيل المضي قدماً

٥٨ - بتوقيع الدول الأعضاء على الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة، تكون تلك الدول قد وافقت للمرة الأولى على صك عالمي بشأن الطاقة، يتضمن أهداف متعلقة بالحصول على الطاقة وكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، وما يتصل بذلك من وسائل التنفيذ. وقد أسهمت مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع، خلال السنوات الأربع الأولى لها، في وضع إطار عالمي للتنفيذ.

٥٩ - إلاّ أن التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة لا يزال متفاوتاً. لذا لا بد من زيادة الجهود أضاعفاً مضاعفة بهدف تعزيز الحوارات، وتوسيع نطاق الشراكات وزيادة العمل، وتحفيز الاستثمار، وبناء القدرات اللازمة للتنفيذ والرصد.

٦٠ - وفي الوقت الحاضر، تعاني الحوارات الجارية بشأن الطاقة من التشتت، وينتفي وجود منبر عالمي حقيقي للحوار يضم جميع الدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة بطريقة شاملة. وبناء عليه وللمضي قدماً، يرجى من الدول الأعضاء النظر في أفضل صيغة ومنتدى يمكن أن يلتئم فيه اجتماع وزراء الطاقة على الصعيد العالمي، كمنبر عالمي شامل رفيع المستوى للحوار بشأن الطاقة من أجل تتبع التقدم المحرز ورسم صورة الخطاب العالمي المتعلق بالإجراءات الرامية إلى تحقيق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة.

٦١ - ولمساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة، ستواصل منظومة الأمم المتحدة تعزيز التنسيق والاتساق والتآزر في مجال الطاقة، بما في ذلك من خلال الممثل الخاص للأمين العام المعني بالطاقة المستدامة للجميع، وشبكة الأمم المتحدة للطاقة، وذلك بدعم من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.